المبحث الثالث

النظم الاقتصادية المعاصرة

يشهد عالمنا المعاصر انقسام دول العالم الى دول غنية متقدمة صناعياً أو دول الشمال، حيث يعيش فيها نحو ١٥% من سكان العالم يتمتعون بنحو ٨٥% من الناتج العالمى للسلع والخدمات، ودول متخلفة فقيرة هي شعوب العالم الثالث أو دول الجنوب، يعيش فيها نحو ٨٥% من سكان العالم ويتمتعون بنحو ١٥% من الناتج العالمى للسلع والخدمات، ويسودها مؤشرات التخلف مثل الفقر والجهل والمرض وضعف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والنكد العام.[1]

ويمكن القول أن أهم الأنظمة الاقتصادية المعاصرة يمكن ايجازها فيما يلى:

١. النظام الاقتصادي الرأسمالي.

٢. النظام الاقتصادي الاشتراكي.

٣. النظام الاقتصادي المختلط، الذى يحاول التوفيق بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب عيوبهما البارزة والتركيز على جوانبهما الإيجابية.

والجدير بالذكر أن جميع النظم الاقتصادية الحديثة تشترك في السعى الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، وهي: التشغيل الكامل والفعال للموارد النادرة، والتوزيع المتساوي للدخل، ونمو الإنتاج على مر الزمن. ومن هنا تقوم الدولة الحديثة بوظائف مهمة وتؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بوساطة السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تمارسها. وقد تقوم الدولة ذاتها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة اذا ما استدعت المصلحة العامة ذلك.

ويمكن القول أن النظام الاقتصادى الأمريكى أو الألمانى أو الفرنسى أو الصينى أو الروسى على سبيل المثال تختلط فيه عناصر الاقتصاد الحر والتخطيط بدرجات متفاوتة. ولذلك أصبحت دراسة الأنظمة الاقتصادية المقارنة أسلوباً يستخدمه علم الاقتصاد بتطبيق أساليب التحليل المقارن فى دراسة موضوعات اقتصادية مثل الانتاج والاستهلاك والضرائب والدخل القومى والاستثمار.

كذلك تلجأ الدول النامية إلى التدخل في قطاعات النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية، وتتيح للقطاع الخاص المشاركة فى عملية التنمية. وترغب الدول النامية في استخدام السياسات الاقتصادية في توجيه النشاط الاقتصادي وإدارته بهدف تحقيق العدالة

---

[1] فى رأينا أن النكد العام يعبر عن حالة الشقاوة والاكتئاب التى تصيب المواطنين فى الدول النامية بالاحباط عندما تفشل السياسة العامة فى توفير سبل السعادة للمواطنين، وتتولد لديهم مشاعر سلبية وسلوكيات عدائية ضد المجتمع. ويجب أن تستهدف استراتيجية التنمية الاقتصادية تحقيق السعادة، ورفع مؤشر السعادة القومية، حسب تقرير السعادة فى العالم الذى تصدره الأمم المتحدة سنويا. راجع فى ذلك نظريتنا فى التنمية، المتضمنة فى الدراسة التالية: صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩١٦. ص ٢٠٠ وما بعدها.

الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية واحترام حق الملكية وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة.

يتناول هذا المبحث شرح النظم الاقتصادية المعاصرة فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المطلب الثانى: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي المختلط.

المطلب الرابع: النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول: النظام الاقتصادى الرأسمالي:

مقدمة:

أعطيت للرأسمالية أو النظام الرأسمالى تعريفات كثيرة بعضها علمي بحت ومن ثم موضوعى، وبعضها متأثر بالتفضيل الشخصى لكل كاتب، وبعضها يخفى حكماً قيمياً فيما يتعلق بالنظام، ما له أو ما عليه، دون أن يصرح بهذا، وبعضها أخيراً يصدر عن انحياز أو موقف متخذ سلفاً، فقد ذهب الاقتصادى الألمانى سومبارت Sombart إلى تعريف الرأسمالية بأنها تتركز فى أن جمع رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح هو الباعث المسيطر للنشاط الاقتصادى ويخضع بالتالى كل شئ فى الحياة لهذه الغاية.

يرى ماركس أن جوهر الرأسمالية إنما يكمن فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى الذى يتكون من:

(أ): قوى الانتاج، وهى مجموعة الوسائل التى يستخدمها المجتمع لإنتاج السلع المادية، وتشمل أدوات الإنتاج من عدد وآلات، وقوة العمل أى الأفراد أنفسهم بإمكانياتهم الفنية وخبراتهم بالعمل والتى تساعدهم على تشغيل أدوات الإنتاج هذه وفقاً لفن إنتاجى معين.

(ب): علاقات الإنتاج أو علاقات الملكية، وهى العلاقات الاقتصادية أو الروابط التى تقوم بين الأفراد خلال عملية الإنتاج وعمليات المبادلة وتوزيع السلع المادية.

وهدف الإنتاج في النظام الرأسمالى يكون من أجل التبادل وتحقيق الربح. وتعود ملكية وسائل الإنتاج فيه إلى فئة قليلة من المجتمع هم الرأسماليون، أما باقي أعضاء المجتمع وهم الأكثرية، فلا تملك سوى قوة عملها وأفرادها يشتغلون عمالا أجراء يُشَغِّلون وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون. ويمتاز هذا النظام بحرية النشاط الاقتصادي. ويتم تخصيص Allokation أو توزيع الموارد الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق آلية السوق Marketmechanismus، وتُتَخذُ القرارات الاقتصادية في إطار من اللامركزية. ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الذي تقوم به المؤسسات والأفراد، تدخلاً مباشراً.

كما يفترض النظام الرأسمالي أن الوحدات الاقتصادية تسعى دائماً لزيادة كمية الربح للمنتج وزيادة المنفعة للمستهلك. فالفرد هنا يقوم بوظيفة مزدوجة في النظام الاقتصادي مرة بصفته منتجاً ومرة بصفته مستهلكاً، ولكنه دائما مدفوع بالدافع الاقتصادي أى تحقيق مصلحته الشخصية. ويقوم النظام

الاقتصادي الرأسمالي على آلية السوق التي لايمكن أن تؤدي وظائفها بكفاية إلا اذا اتصفت بالحرية والمنافسة التامة وعدم تدخل الحكومة، عندئذ لايكون في مقدور أى من المنتجين أو المستهلكين بصفته المنفردة التأثير في الأسعار السائدة في السوق.

إن قيام التوازن التلقائي في الحياة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي يتطلب احتراما لمبدأ المنافسة الحرة؛ فآلية السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن بتفاعل عناصر العرض والطلب في السوق. ويوضح آدم سميث آلية حدوث التوازن التلقائي على أساس التفريق بين نوعين من الأسعار: السعر الطبيعي، وهو مساوٍ لكلفة إنتاج البضاعة أو مساوٍ لقيمة البضاعة، والسعر الجاري وهو السعر الذي يتكون بفعل العرض والطلب في السوق. ويظل السعر الجاري يحوم حول السعر الطبيعي ويقترب منه ليساويه في أغلب الأحيان عن طريق اليد الخفية invisible hand التوازن التلقائى الذي يجري في السوق بين قوى العرض والطلب، وإذا كان هناك أى اختلال فإنه زائل لامحالة لتعود حالة التوازن من دون شك في ذلك. أن هذا التوازن العفوي لايخلخله إلا عدم تطبيق مبدأ المنافسة الحرة.

أولا: نشأة وتطور النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية للأفراد في إدارة وتيسير وممارسة النشاط الاقتصادي والتنافس فيما بينهم بهدف تحقيق المكسب المادي. ويتمتع النظام الرأسمالي بقدرته على التجديد والاستمرار وقابليته للإصلاح، الأمر الذي جعل أغلب دول العالم تتوجه نحو الاتجاه الرأسمالي. والنشأة المبكرة للنظام الرأسمالى كانت فى انجلترا أثناء الثورة الصناعية، وانتشر منها الى الدول الأوربية وبقية دول العالم.

النموذج الرأسمالي فكرة إنسانية قبل أن يكون مجرد نظرية اقتصادية، وكان محور هذا النموذج هو الإيمان بالفرد والإيمان بقدراته وإمكانياته. وقد كان لهذه الفكرة الإنسانية صداها في الفكر الديني فكانت حركة الأصلاح البروتستانتي التي تضع الخلاص في يد الإنسان بعد أن كانت الكنيسة الكاثوليكية تحتكره، وتجعل العلاقة بين الإنسان وربه علاقة مباشرة، بعد أن كان رجل الدين المسيحي يتوسط تلك العلاقة لدرجة بيع البابوات لصكوك الغفران ودخول الجنة. وكان لهذا النموذج الإنساني صداه في الفكر الاقتصادي، فكانت الحرية الاقتصادية، وكانت المنافسة، وكان الصراع بين الأفراد والهيئات، بعيداً عن تدخل الدولة، إلا في صورة قوانين تسنها لتنظيم العلاقة بين المتنافسين.

وحينما اتجهت دول الغرب إلى الاستعمار في القرن التاسع عشر، صار تدخل الدولة ضرورياً من ناحية الأمن القومي لأن الأمر ارتبط بفكرة القومية، وصراع الدول الأوروبية القومية للحصول على المستعمرات، تحصل منها على المواد الخام، وتستعملها كأسواق لمنتجاتها. ومنذ القرن التاسع عشر يوجد تدخل للدولة في المجتمعات الرأسمالية في الشؤون الاقتصادية، بدأ محدودا فى الوظائف السيادية للدولة مثل الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدالة، وتزايد تدخل الدولة فى القرن العشرين، ولكن بدرجات تختلف من مجتمع رأسمالي إلى آخر، حسب ظروف كل مجتمع وما تفرضه هذه الظروف من تحديد حجم هذا التدخل. ورغم هذا التدخل، ظل الأساس كما كان هو حرية الفرد، وتشجيع الابتكار والمبادرة الفردية، والدولة لاتتدخل إلا للضرورة وبمقدار.

وكان لهذه الفكرة الإنسانية صداها في الفكر الاجتماعي، وفي الفكر الأخلاقي، وقد انتشر روح الأصلاح في كل مجال. لقد وجدت روح جديدة في السياسة وفي المجتمع، وفي العلم والفلسفة والدين، وفي الأدب والفن. وبدأ الجانب الاقتصادي في الحرية يطغى على بقية الجوانب في الأيديولوجيا الرأسمالية، بعد أن كان مجرد جانب واحد من هذه الحرية، التي حققتها ثورة الأصلاح الديني في أوروبا، بحيث صارت الرأسمالية لاتوحي في الذهن إلا هذا الجانب الاقتصادي، وما يؤدي إليه من صراع على الكسب والربح، ومن تنافس في الحصول على المواد الخام والأسواق والخبرات الفنية، ومن حروب لحماية المصالح الرأسمالية في خارج الحدود، ومن صراع بين العمال وأصحاب الأعمال، ومن مكتشفات علمية لزيادة الإنتاج وخفض تكلفته، ومن بحوث علمية للوصول إلى هذه المكتشفات، وغير ذلك مما يعتبر هذا الجانب الاقتصادي مداره ومحوره.

وفي إطار هذه الحرية الاقتصادية التي طغت على سائر الحريات في الأيديولوجيا الرأسمالية، انطلقت الحرية السياسية والحرية الدينية والحرية الأكاديمية، وسائر الحريات الأخرى. واقترن الاستعمار بالرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية. والرأسمالية التجارية هي التي سادت أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وكانت فيها التجارة هي محور النشاط الاقتصادي، وفي مرحلة الرأسمالية الصناعية، ظهرت تنظيمات إنتاجية جديدة، وعلى رأسها الشركات المساهمة، وانتقلت الرأسمالية من رأسمالية الوحدات الصغيرة أو رأسمالية المنافسة، إلى رأسمالية الوحدات الكبيرة، أو رأسمالية الاحتكارات، وبظهور الاحتكارات اتسع نطاق الاستعمار، وتطورت الرأسمالية الأوروبية إلى الإمبريالية وهي أعلى مراحل الاستعمار.

ثانيا: شروط وجود النظام الرأسمالي:

هناك خمسة شروط أساسية لوجود النظام الرأسمالي وهي:

(أ) أن يكون هناك إنتاج للثروة لايقصد به فقط إشباع الحاجات الجارية، وانما أيضا رفع معدلات الاستهلاك والادخار وبالتالي رفع القدرة على الاستثمار.

(ب) أن توجد طبقة عاملة تبيع قوة عملها ولاتكسب دخلها بصفة مستقلة، بأن تضيف قوة عملها الإنتاجية إلى المواد الأولية، وتحصل فقط على جزء من قيمة العمل المبذول، ويذهب الباقي في شكل فائض القيمة الى طبقة الرأسماليين ومولاك خدمات عناصر الامناج.

(ج) نمو وتطور التكنولوجيا وأسلوب الانتاج، بحيث يتاح لجماعات عمالية منظمة أن تستخدم الآلات وأدوات الانتاج.

(د) وجود أسواق واسعة يمكن الوصول إليها آهلة بالسكان الراغبين والقادرين اقتصادياً على استهلاك منتجات الصناعة الرأسمالية.

(هـ) وجود الروح الرأسمالية في مناخ من الحرية يفجر طاقات الابداع والتجديد والابتكار، وتخلق الرغبة والمقدرة على استخدام الثروة المتراكمة لتحقيق الأرباح وذلك بواسطة تنظيم المشروع الصناعي.

الرأسمالية تعنى اذن تنظيم النشاط الاقتصادى فى المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالى، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هى الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التى يشترونها وقوة العمل المستأجرة فى شكل مشروع صناعى يستخدم الآلات كأساس للفن الإنتاجى، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على الأرباح وزيادة تراكم رأس المال.

ثالثا: النظام الرأسمالى وعلاج المشكلة الاقتصادية:

يجد النظام الرأسمالى أساس تصوره فى حل المشكلة الاقتصادية فى فكرة السلوك الرشيد، وهى فكرة فلسفية استمدها أساساً من المذهب الحر. وتتلخص هذه الفكرة فى أنه إذا ترك الشخص حراً فى تصرفاته فإنه يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية، وهى تتمثل فى تحقيق القدر الأعظم Optimum من شئ ما، قد يكون منفعة، أم فائدة أم ربحاً...إلخ، بحسب صفته فى التصرف الاقتصادى مستهلكاً كان، أم رأسمالياً، أم منظماً... إلخ. وبعبارة أخرى فإن كل فرد إذا ترك حراً فإنه يسعى، وبشكل غريزى، إلى تحقيق فكرة تعظيم منفعته، أى تحقيق أكبر قدر من مصلحته الشخصية، ولما كان المجتمع يتكون من مجموعة أفراد فإن المصلحة العامة سوف تتحقق من مجموع المصالح الفردية الخاصة، ويترتب على ذلك ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد فى تملك الأموال والتصرف فيها.

والسلوك الرشيد بالمعنى السابق، يفترض اختيار طريق معين يحقق القدر الأعظم من شئ معين، دون طرق أخرى لا تحقق هذا القدر الأعظم. وعندما يصل الإنسان إلى الوضع الذى يحقق له القدر الأعظم من شئ معين، يقال أنه فى حالة توازن. بمعنى أنه استقر على وضع ليس هناك ما يدفعه إلى تغييره. فالمستهلك يكون فى حالة توازن عندما يستقر على اختيار تلك السلع التى ينفق عليها دخله والكميات التى يشتريها من كل سلعة، بحيث يمكن أن يحقق أكبر قدر ممكن من المنفعة من هذا الدخل، والمنتج يكون فى حالة توازن عندما يستقر على تحديد تلك الكمية التى ينتجها من السلعة بحيث تحقق له أكبرقدر من الربح. والتوازن يتحقق نتيجة للتوفيق بين قوى متعارضة، تدفع فى اتجاهات مختلفة.

وفى الميدان الاقتصادى يجب فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وترك كل شئ يتقرر عن طريق آليات السوق، أى العرض والطلب. وبذلك وحسب التصور الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر يمتنع على الدولة التدخل فى الحياة الاقتصادية، وتصدر القوانين لتدعيم المنافسة وعدم قيام احتكارات Monopoly أو أشباه احتكارات Oligopoly.

ومن أشكال الاحتكار الكارتل Cartel والترست Trust، ونميز بين هذين المصطلحين فيما يلى:

أ) الكارتل مصطلح يعني اتفاق يكون مكتوب غالبا بين عدد من المشاريع التي تنتمي إلى فرع محدد من فروع الإنتاج، وذلك لتنظيم المنافسة بينهم وتقسيم الأسواق بطريقة أو بأخرى، مع الإبقاء في الوقت نفسه على شخصية كل مشروع من تلك المشاريع سواء كان ذلك من الناحية الاقتصادية أو حتى القانونية، وذلك بحيث لاتندمج تلك المشاريع مع بعضها البعض.

ب) الترست يقصد به نوع من الاحتكار يتم فى شكل اتفاقيات من نوع آخر تسمى اتفاقيات الترست أو الثقة، وهي التي تختلف تماما عن اتفاقيات كارتل في جزئية أن اتفاقيات الثقة أو ترست تتنازل فيها المشاريع عن استقلاليتها تماما.

وكما تختلف اتفاقيات الكارتل عن اتفاقيات الترست أو الثقة، فإنها أيضا تختلف تماما عن مصطلح ومعنى الشركة القابضة Holding Company، فالشركات القابضة أساسا تقوم على قاعدة من التعاون بين الشركات الأعضاء في مجموعة، والمساهمة الفعلية في رؤوس الأموال للشركات التابعة دون أى احتكار مخفي أو حتى معلن.

<u>رابعا: ماهية الليبرالية الكلاسيكية وأعمدتها الخمسة:</u>

الليبرالية الكلاسيكية هي فلسفة سياسية واقتصادية، تعتمد تراث عصر النهضة والتنوير Renicance (الرينيسانس) فى أوربا، وتهتم بالتعريف بحدود السلطة السياسية، ونشر ودعم مبدأ الحرية الشخصية والملكيّة الخاصة. وتُعرف الليبرالية الكلاسيكية بأنها فلسفة نجمت عن أفكار شعوب وثقافات وأديان مختلفة، تدعو إلى مجتمع مفتوح مبني على التعددية، وعلى حرية التجارة، ومفهوم الحكومة المقيدة الصلاحيات، بالإضافة إلى مبدأ احترام حرية الفرد. ضمن هذا المفهوم ينحصر دور الحكومة في تأمين المناخ المناسب للفرد ليتمكن من ممارسة حرياته دون أى تعسف.

أن التركيز على الحرية الفردية وتقييد دور السلطة التدخلي في الفكر الليبرالي، يعززان من قوة وفاعلية المجتمع المدني كما يوفران الجو الملائم لإقامة مجموعة من العلاقات السلمية والطوعية بين كافة مكونات ومفردات المجتمع المدني، الأمر الذي يعكس أثرا ايجابيا على صعيد المجتمع. ترتبط كل من الحرية السياسية والاقتصادية بعلاقة جدلية متبادلة، إذ أن دور أيا منهما مرتبط بتواجد الأخرى، فمن غير الممكن الدعوة إلى مجتمع ديمقراطي مع غياب بعض المقومات الاقتصادية الأساسية كالملكية الخاصة.

وعلى الصعيد الثقافي، تحترم الليبرالية الكلاسيكية التنوع الديني، فمن حيث المبدأ ليس هناك من سبب يمنع أن يتعايش أبناء الديانات المختلفة بسلام. إلا أنه وفي أحيان كثيرة يكون التدخل السياسي التعسفي للحكومات سبباً في إعاقة إمكانية التعايش تلك. إذا تمت ممارسة السلطة السياسية بشكل تعسفي فقد تؤدي إلى تهديد العقد الاجتماعي لأي مجتمع ما.

كل هذا لايعني بطبيعة الحال عدم الاعتراف بمكان للحكومة، فالليبرالية الكلاسيكية تدرك الدور الهام للحكومة في حماية النظام والعدالة. ولكن بما أن الحكومة تملك السلطة والقوة فمن الواجب والمفيد أن تكون هذه السلطة مقيدة ومراقبة. في هذا المجال يدعم الليبراليون الكلاسيكيون حكم القانون والمؤسسات الدستورية، الأمر الذي يحد من الاستعمال التعسفي للسلطة من قبل المسؤولين الحكوميين. وفق هذا المفهوم لليبرالية الكلاسيكية تصبح هذه الفلسفة مناسبة وضرورية للعديد من المجتمعات الطامحة الى العيش بحرية.

والليبرالية اذن هى مذهب مؤيدي مبادئ الحرية، وهي فلسفة تحررية مرتكزة على الفرد ومؤيدة للحقوق الفردية للمواطن وداعية لتقييد سلطة الدولة. إنها تؤمن بأنه يجب أن تكون لدى جميع الأفراد

الحريّة لفعل ما يريدون بأنفسهم وممتلكاتهم، طالما أن هذه الأفعال لاتنتهك حرية الآخرين. بناءً على ذلك، فإن الحريّة متساوية بين الأفراد دون أن يكون لأيّ فرد حريّة تزيد عن أى شخص آخر. ويؤمن الليبراليون بأنه لا يجوز لأي شخص أو حكومة ممارسة الإكراه. ويصفون "الإكراه" بأنه استخدام القوّة البدنية، أو التهديد باستخدامها، أو الخداع الاحتيال المراد منه تغيير طريقة تمتع الأفراد بممتلكاتهم.

ويجب على الحكومات أن تتمسّك بنفس المعايير الأخلاقية كالأفراد. لذلك، فإنهم يعارضون معظم الممارسات الحكومية أو جميعها، حتّى ولو كانت تلك الحكومة منتخبة بأغلبية ديمقراطية. وعليه فطالما أن الأفراد لا يمارسون أى إكراه فإنه لا يتوجب على الحكومة التدخل. هذا الموقف من الإكراه ينطبق أيضا على المجال الاقتصادي. فمؤيدو هذا المذهب يعارضون تدخل الحكومة في الاقتصاد عدا التدخل لمنع قيام بعض المنظمات الاقتصادية بالإجبار أو الاحتيال ويذهبون الى أبعد من ذلك حين يعارضون معظم أنواع الضرائب عدا ما يعتقدون أنه يكفي لتلبية وظيفة حماية الحرية الفردية والملكية الخاصة والسوق الحرة. اذا من خلال هذه الوظائف، يرى الليبراليون دور الدولة وحجمها.

وفيما يلى عرض سريع لخمسة أعمدة تقوم عليها الليبرالية الكلاسيكية:

١- الديمقراطية:

كلمة الديمقراطية مشتقة من الكلمة اليونانية "ديموس" الشعب و"كراتوس" أى الحُكم. كان حكماء اليونان الأقدمون يقارنون هذا الحكم من قبل الناس أو الأكثرية بالحكم الملكي حكم الفرد، والأرستقراطية حكم الصفوة الرشيدة، والأوليجارشية حكم القلة.

لقد انتقد كل من أفلاطون وأرسطو نظام الحكم الديمقراطي. واستمرت هذه الانتقادات لقرون عديدة بعدهما. فبالنسبة لأفلاطون، فان الحكم هو عملية معقدة صعبة، عملية تتطلب درجة عالية من المعرفة والتخصص والفضيلة وهي صفات نادرة وغير موجودة بين عامة الناس. فإذا أسندت السلطة السياسية إلى الجماهير، فإنها سوف تستخدمها لتحقيق مصالحها الأنانية قصيرة النظر، وسوف تكون النتيجة اضطراب ونزاع اجتماعيين. وفي هذا الصدد يتفق كل من أفلاطون وأرسطو بأن الديمقراطية الصرفة، من شأنها أن تتحول إلى حكم الرعاع، وأن الديماجوجيين أو المضللين سوف يستغلون الفوضى الاجتماعية لكسب سلطات استبدادية. وعندما تحدث الفلاسفة الأقدمون عن الديمقراطية، فقد كانوا غالبا ما يعنون بها الديمقراطية الصرفة أو المباشرة، من النوع الذي كان موجوداً في اليونان القديمة. وعندما نتحدث عن الديمقراطية في يومنا هذا، فإننا لاتعني الديمقراطية الصرفة التي قامت في عهود سابقة، بل "الديمقراطية التمثيلية" التي قامت في الأزمنة الأخيرة.

ومع أن الليبراليين الكلاسيكيين بشكل عام، أيدوا الديمقراطية التمثيلية كأفضل نظام للحكم، فإن كثيراً منهم ظلوا قلقين من المخاطر التي قد تفرزها "الاستبدادية الديمقراطية". وكما أوضح هيربرت سبنسر، فإن الاهتمام الأساسي "لليبراليين الحقيقيين"، كان حول مدى السلطة السياسية، وليس حول شكل الحكم الذي مارس تلك السلطة. يمكن للديمقراطية أن تنتهك حقوق الإنسان تماماً كما يمكن للملكية أو الارستقراطية أن تنتهكها، وليس مهماً على الإطلاق ما إذا كانت حرية الفرد تلك قد انتهكت بإرادة ملك أو بارادة الشعب. كان ذلك القلق من "استبداد الأغلبية" هو الذي حدا بالليبراليين إلى

المناداة بقيود دستورية على سلطات الحكومة، ونظام من الرقابة والرقابة الموازية التي تمنع أى فرع من فروع الحكومة من تجاوز حدوده الدستورية.

٢- الدستورية وفصل السلطات وحكم القانون:

الدستورية من المنظور التاريخي كانت تمثل جهوداً للحد من سلطات الحكام السياسيين. وقد وصفها البعض بأنها "أعظم منافس نظري للاستبداد". وقد ارتبطت الدستورية ارتباطاً وثيقاً بفكرة حكم القانون، وهي نظرية تجعل الدستور أساس السيادة، أو القانون الأساسي للدولة وليس للملك. هذا القانون الأساسي بدوره كان يستمد سلطته من الشعب. ومبدأ الدستورية يقضي بوجود قانون أعلى يتوجب على الحكّام التقيد به وإلا سيحاسبون عند الإخلال به.

أما فصل السلطات فيتجسد مثلا في الدستور الأمريكي: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، ويطلق عليه نظام "المراقبة والموازنة". وبتقسيم السلطة بين ثلاث مؤسسات مختلفة ضمن الحكومة، وبالسماح لكل منها بمراقبة سلطة المؤسستين الأخريتين، يُعتقد بأن ذلك سوف يُحقق التوازن المطلوب في ممارسة السلطة بحيث تنتج التوازن المأمول فيما بينها، علماً بأن كل واحدة من مؤسسات الحكومة سوف تعمل على تقييد سلطة المؤسستين الأخريين، للحفاظ على سلطتها المنصوص عليها بالدستور. أما حكم القانون فهو مبدأ يجوز بمقتضاه ممارسة السلطة الحكومية فقط طبقاً للقوانين المعروفة، والتي تم تبنّيها من خلال إجراءات راسخة. ويُقصد من هذا المبدأ بأن يكون إجراءً وقائياً ضد الأحكام التعسّفية في الحالات الفردية.

٣- الملكية، أخلاقيا وماديا:

لقد أُستعمل تعبير "الملكية" بمعنيين مختلفين في تاريخ الفلسفة السياسية. ففي المعنى الأقدم والأوسع، كان تعبير الملكية يشير إلى التسلط الأخلاقي أى حق الاستخدام والتخلي عن شيء ما، بينما في المعنى الحديث، فإن التعبير عادة ما يشير إلى موضوع هذا الحق أو الشيء الذي يجرى امتلاكه، سواء نادى كالآلات أو معنوى كالملكية الفكرية . يقول جون لوك بأن لكل شخص ملكية في شخصه، وهذا المبدأ يعني أن لكل انسان السلطة الأخلاقية النهائية على جسمه ومواهبه وعمله وثمار أعماله. ويجب أن لا يغيب عن ذهننا تلك المعنى بأن الوظيفة الهامة للحكومة هي حماية الملكية. وقد أعطى لوك تفسيراً لمعنى "الملكية"، بأنه لاينحصر فقط بالمقتنيات المادية، بل هو الحق الجوهري المتصل بالحياة، والحرية والملكية.

٤- المنهج الفردي بدلا من الشمولية الاجتماعية:

يعتبر المنهج الفردي من النظريات المفسرة في العلوم الاجتماعية، والتي يتم بموجبها تفسير مجموع العلاقات وكافة الظواهر الاجتماعية من منظور الفعل البشري الفردي وما ينجم عنه. وكما أوضح كارل بوبر ذلك بقوله: "يجب أن تُفهم الظواهر الاجتماعية دائماً كنتيجة للقرارات وأفعال ومواقف الأفراد، ويجب أن لا نكتفي أبدا بالتفسير الذي يتم من منظور مُسميات جماعية مثل الدول، الأمم، الأجناس.. إلخ. "

عادة ما يقارن المنهج الفردي بما يسمى الشمولية الاجتماعية. وهي النظرية القائلة بأن المؤسسات تتسم بخصائص فردية ناشئة لا يمكن فهمها فهماً كلياً من خلال الاكتفاء بالرجوع فقط إلى الأفراد الذين تتألف منهم تلك المؤسسات. وفي علم الاجتماع، كان ماكس فيبر وغيره من دعاة المدرسة التفسيرية للنظرية الاجتماعية، الأطول باعا في الدعوة للمنهج الفردي. وهذه النظرية تستخدم على نطاق واسع من قبل علماء الاقتصاد المحدثين، من أمثال النمساويين فريدرك هايك، ولودفيغ فون ميزس؛ ومن أعضاء مدرسة شيكاغو أمثال ميلتون فريدمان ؛ كما دافع عن المنهج الفردي كارل بوبر وأتباعه.

٥- التسامح الديني والحرية الدينية:

لقد أحتلت حرية الدين أو "حرية المعتقد" مركز الصدارة في التصنيف الليبرالي للحريات. ووصف جيمس ماديسون هذه الحرية بقوله: "هذا الحق الطبيعي وغير القابل للتصرف هو أكثر الحقوق قدسية" وهو شعور عبّر عن مثله جون ستوارت ميل، بعد عقود لاحقة عندما قال إن حرية المعتقد هي " أسمى عنصر من عناصر العقيدة الليبرالية. "

وبالإضافة إلى الحجة الأخلاقية بأن حرية الضمير هي حق غير قابل للتصرف، فقد قدم المدافعون عن الحرية الدينية، عدداً من الحجج العملية دفاعاً عنها. وأهم تلك الحجج تلك التي أشارت إلى القلق من أن يؤدي تعدد المعتقدات الدينية وممارساتها في الأمة الواحدة، إلى إنكاء النزاعات المدنية، حيث أن ممارسي كل دين من تلك الأديان سوف يسعون إلى تحقيق السيطرة السياسية على منافسيهم. وقد وجد الليبراليون الحل لهذه المعضلة في علمانية السلطة السياسية أو فصل الكنيسة والدين عن الدولة-، وبالتالي فقد قال الليبراليون بأن الحرية تخدم مصلحة كل دين حقيقي.

خامسا: خصائص النظام الرأسمالي وتقديره:

قام النظام الرأسمالى على أنقاض المجتمع الاقطاعى فى أوربا، وتجددت روافده لتتمشى مع التطور التكنولوجى، وتحولت الرأسمالية من المنافسة الكاملة الى المنافسة الاحتكارية الى العولمة الاقتصادية بفضل التحام الأسواق المالية العالمية وانطلاق الثورة المعرفية التى سبقتها ثورة المعلومات والاتصالات.

ولتقدير النظام الرأسمالي نعرض فيما يلى أهم خصائصه وعيوبه:

(أ): خصائص النظام الرأسمالي:

أهم خصائص النظام الرأسمالي نذكرها فيما يلى:

(١): الحرية الاقتصادية: ومظاهر الحرية الاقتصادية تتجلى فى المجالات الآتية:

١- حرية الملكية الفردية وحرية العمل:

يقوم النظام الرأسمالي على حرية ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، ويعترف القانون بهذه الملكية ويحميها، فالمالك له مطلق الحرية في التصرف فيما يملك بالبيع وخلافه، وله الحق في استغلاله في

أى مجال طالما لايتعارض مع القانون. فيمكن أن يوظف أمواله وما لديه في النشاط الزراعي أو الصناعي، فهو له مطلق الحرية فيما يملك.

وتشمل الملكية الفردية كل أنواع الثروة المادية كالأرض والمبانى والآلات... إلخ. ويتبع هذه الملكية حرية الفرد فى التصرف فى ممتلكاته واستغلالها كيفما يشاء. أى أن الفرد حرّ في اكتساب الملكية الخاصة والعمل والانتاج والاستهلاك، وامتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. ويقصد بحرية العمل أن لكل فرد الحرية فى اختيار المهنة التى يريدها، حسب إمكانياته الذهنية والجسمانية، ولصاحب رأس المال حرية الاستثمار فى أى نوع من النشاط الاقتصادى.

ومن أهم الوظائف التي يؤديها حق الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج أنه يوفر الباعث على الادخار، فمن يملك يستهلك جزءًا مما يملكه ويدخر الباقي، وبذلك يكون هناك مدخرات لأغراض الاستثمار وزيادة الدخل، فبدون الباعث على الادخار الذي يتيحه نظام الملكية الخاصة لاتتوافر الأموال التي توجّه إلى الاستثمار. ويمتد تمتع الفرد بحقوق الملكية الخاصة الى المستقبل أو ليتمتع بها أبناؤه وبقية ورثته، وبذلك يتوفر دافع الادخار، ومن ثم المزيد من حوافز الاستثمار. وبالطبع فهذه الحرية الاقتصادية المتاحة للأفراد ليست حرية مطلقة تمامًا، بل في داخل الإطار القانوني والاجتماعي للمجتمع، فالحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي مكفولة لكل الأنشطة المشروعة فقط.

٢- سيادة المستهلك:

لما كان المنتج يسعى إلى تحقيق أقصى ربح، فإن رغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج التي فيها ربح أكبر، ولذلك حين تزداد رغبات المستهلكين في منتج معين يزداد طلبهم عليها، وبالتالي يتجه المنتجون إلى إنتاج هذا المنتج ليربحوا أكثر، إذن فرغبات المستهلكين الزائدة هي التي تقرر ما ينتجه المنتجون، هذا ما يعرف بسيادة المستهلك، أن كمية إنتاج سلعة معينة تتحدد حسب درجة رغبة المستهلك فيها. فالمقصود بسيادة المستهلك هو أن "حريته" فى اختيار ما يروقه من سلع وخدمات. تمثل العامل الأساسى فى نوع، وكمية ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات المختلفة. وهى التى تحدد فى النهاية شكل التوزيع النهائى للإنتاج بين الاستخدامات المختلفة، ودوره هنا له النطاق الواسع الذى يبرر القول بأن المستهلك "ذو سيادة".

٣- حافز الربح:

يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجين في النظام الرأسمالي يختارون النشاط الاقتصادي الملائم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده.

وهذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة؛ لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر؛ فقد يربح أو يخسر، وقد أشار آدم سميث إلى وجود يد خفية توقف بين المصلحة الخاصة

للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة. كما أنه يحقق المزيد من الأرباح، وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب، ولكنه يعتبر أيضا أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي وتعمل دائمًا على تنميته؛ حيث أن مزيدًا من الأرباح يعني في النهاية مزيدًا من الإنتاج.

٤- المنافسة الحرة:

وهي من أهم خصائص النظام الرأسمالي، حيث تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار للانخفاض وخروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة، ولا يتبقى في السوق إلا الأكفاء، ومن ثمّ يؤدي ذلك إلى الاستخدام الأفضل للموارد ومن ثم التخصيص الكفء للموارد.

ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين الذين يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها؛ ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكون الذين لاتمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لاتتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة. ولا يتبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر. وهكذا يؤدي التنافس بين المنتجين فيما بينهم وبين المستهلكين فيما بينهم إلى الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية؛ حيث أن توفر خاصية المنافسة يؤدي إلى توفير السلع بأحسن جودة وأفضل الأسعار.

والمنافسة الحرة ناتجة عن الحرية الاقتصادية لذا فهي إحدى خصائص النظام الرأسمالي. والهدف منها هو السيطرة على الأسواق لتحقيق أكبر ربح. وهذا التنافس يؤدي إلى بقاء الأقوياء بينما المؤسسات الضعيفة تنهار ولا تستطيع أن تصمد أمام المؤسسات القوية لذا تضطر إلى الذوبان والاندماج في مؤسسات قليلة العدد وضخمة الحجم إحتكرت الانتاج وفرضت سيطرتها على الأسواق الدولية مثل التروست والكارتل. والتروست هو إندماج عدة مؤسسات وتوحيدها تحت إدارة واحدة بقصد التحكم في السوق أى رفع الأثمان أو تخفيضها. أما الكارتل فهو إتفاق يجمع عدّة مؤسسات لها نفس المنتج للحد من المنافسة فيما بينها مع إحتفاظ كل مؤسسة بشخصيتها وإستقلالها المالي والاقتصادي.

(٢): أهمية السوق في النظام الرأسمالي:

السوق أو جهاز الثمن هو الآلية التي تحدد الأسعار فى النظام الرأسمالى، حيث توجد رغبات للمستهلكين في سلع معينة، هذه الرغبات تسمى بقوى الطلب، وتوجد رغبات للمنتجين في عرض منتجاتهم وبيعها لتحقيق أنظم ربح ممكن، ويسمى ذلك بقوى العرض، فنتيجة للتفاعل بين قوى الطلب وقوى العرض تتحدد الأسعار وتتجدد كمية كل منتج في السوق. وهذا التفاعل بين قوى العرض والطلب وما يؤدي إليه من تحديد الثمن والكمية المنتجة للسلع، هذا ما يعرف بجهاز الثمن أو السوق. وبعبارة أخرى أنه في ظل النظام الرأسمالى يكون الانتاج موجه نحو السوق، أى أن الانتاج مرتبط بقانون العرض والطلب والدولة لاتتدخل في تحديد الأسعار لأن ارتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجين آخرين إلى إنتاج هذه السلعة.

السوق فى علم الاقتصاد يقصد به أى ترتيب يتمكن بمقتضاه البائعون والمشترون من الاتصال بعضهم مع البعض الآخر، بقصد التعامل على نطاق واسع فى سلعة معينة ويكون فيها الثمن هو العنصر الأساسى الذى يحكم الموقف. ويتميز النظام الرأسمالى بأنه جعل كل شئ سلعة، أى شيئاً قابلاً للبيع والشراء، ويجرى التعامل فيه من خلال البيع والشراء، فالأرض مثلاً أصبحت سلعة تباع وتشترى فى السوق ولها ثمن يسمى الريع. ورأس المال أصبح سلعة ويتمثل ثمنه أو عائده فى سعر الفائدة التى تحصلها البنوك على القروض. والعمل أصبح سلعة وله ثمن وهو الأجر.

وهكذا، فالسوق يتسع معناها لتبسيط كل شئ يجرى التعامل فيه بالنقد. ومن ثم فقد أصبحت دراسة الحياة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى تتمثل فى دراسة السوق والعوامل التى تؤثر فيه، وهو المدخل إلى دراسة النظام الرأسمالى. ودراسة السوق فى النظام الرأسمالى، تعنى دراسة كيفية تكوين الأثمان فى هذا النظام، كيف يتكون ثمن كل سلعة على حده، وكيف يتأثر ثمن كل سلعة بالتغيرات التى تحدث على أثمان السلع الأخرى، سواء أكانت هذه السلعة بديلة مثل اللحوم والطيور، أم كانت سلعاً مكملة مثل السيارات والبنزين، أو كانت سلعاً لازمة لإنتاجها مثل القطن وثمن المبيدات والأسمدة وأجور العمال الزراعيين.

وتتلخص أهمية السوق فيما يلى:

١- يقوم السوق فى النظام الرأسمالى بتحقيق التناسق بين قرارات الأفراد كمستهلكين، وقراراتهم كمنتجين بحيث يصبح الإنتاج النهائى محققاً لرغبات المستهلكين. فإذا أقبل المستهلكون إقبالاً كبيرا على سلعة ما أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها ويترتب على ذلك زيادة الإنتاج، مما يؤدى إلى زيادة العرض الإجمالى لهذه السلعة، فينخفض ثمنها حتى يصل إلى الحد الذى يحقق للمنتج "ربحاً عادياً" فقط، أى يصل إلى الحد الذى يغطى بالكاد نفقات الإنتاج. والعكس يحدث فى حالة انصراف المستهلكين عن سلعة ما، إذ يؤدى هذا إلى انخفاض ثمنها، ويترتب على ذلك إلحاق خسارة بالمنتجين، الأمر الذى يؤدى إلى نقص العرض الإجمالى لهذه السلعة فيرتفع ثمنها حتى يصل إلى الحد الذى يحقق للمنتج "ربحاً عادياً". وإلى هنا يكون قد تحقق فى سوق السلعة نوعاً من "التوازن" عند سعر لا يدعو إلى مزيد من التغيرات.

٢- كذلك فإن قوى السوق هى التى تحدد توزيع الناتج الكلى بين القائمين بالعملية الإنتاجية، ذلك أن هذه القوى هى التى تحدد المقابل الذى يأخذه كل عنصر لقاء مساهمته فى الإنتاج. فأصحاب عنصر العمل تتحددا أجورهم، فى ظل هذا النظام، نتيجة للتنافس بين العمال وأصحاب المشروعات من جهة أخرى، ونفس المبدأ نجده بالنسبة لعنصر الأرض. ولما كانت عناصر الانتاج مملوكة للأفراد، فإن توزيع ملكية هذه العناصر، والأسعار التى تدفع لخدماتها، يحددان سوياً دخول الأفراد، أى يحددان توزيع الناتج الكلى.

٣- يعطى نظام السوق فى النظام الرأسمالى للأفراد مطلق الحرية، فى حدود دخولهم، فى شراء ما يريدونه من السلع والخدمات، فإنهم بقراراتهم فى هذا الشأن يحددون القدر الذى ينفق على السلع الاستهلاكية والقدر الذى يدخر بغرض الاستثمار فى عمليات إنتاجية. وبذلك فإن مدى تزايد طاقات

المجتمع الإنتاجية فى المستقبل أو معدل "النمو الاقتصادى rate of economic growth يتوقف فى النهاية على تفضيلات الأفراد بين الاستهلاك والادخار.

٤- فى ظل هذا النظام تقوم الدوافع الإنتاجية على أساس رغبة الفرد الفطرية فى تحسين مركزه المادى ورفاهته الشخصية، وهو ما يعبر عنه بدافع الربح، أو بمعنى أوسع المصلحة الشخصية.

وعلى ذلك فإننا نجد الفكر الاقتصادى الرأسمالى يركز على أهمية دراسة السوق، ليعرف أولاً كيف تتكون أثمان كل سلعة على حده، ويسمى ذلك بأسلوب التحليل الجزئى أو التوازن الجزئى، وليعرف ثانيا كيف تتأثر أثمان السلع بعضها بالبعض الآخر، ويسمى ذلك بأسلوب التحليل الكلى أو التوازن العام.

وبناء عليه، يترك أمر علاج المشكلة الاقتصادية إلى آليات السوق، الذى تحدد قواه توزيع الموارد المحدودة على الحاجات المتعددة وما يستلزم ذلك من إقامة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين العرض والطلب، ففى هذا النظام تتم الملاءمة بين العرض والطلب بفعل قوى السوق، أى بفعل التقلبات التى تتعرض لها الأثمان، وبفعل المنافسة بين المنتجين، أى بفعل تغيرات الطلب وتغيرات العرض، وهذه القوى تضمن الملاءمة بين العرض والطلب، واستخدام عوامل الإنتاج، وتضمن من ناحية أخرى الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، فالمنتجات التى تحقق الربح للمنتجين هى تلك التى ترغب فيها الجماعة.

فى ظل هذه المبادئ التى يأخذ بها النظام الرأسمالى، يتم اتخاذ القرارات الخاصة بنوع الإنتاج وكميته وطريقة الإنتاج أو أسلوب الإنتاج، على أساس تفاعل القرارات والتفضيلات الشخصية التى يقوم بها الأفراد، وعلى أساس الموازنة بين التكلفة أو الجهد المبذول والعائد.

<u>(ب): عيوب النظام الرأسمالى:</u>

من عيوب النظام الاقتصادي الرأسمالي أنه يسمح بتفاوت كبير في الدخل والثروة، بل تقود آلية السوق إلى مزيد من تركز الثروة. وتحت ضغط التطورات التكنولوجية الحديثة وتركز الثروة، تؤدي آلية السوق إلى انحسار المنافسة وانتشار الاحتكار. كذلك يتسم النظام الاقتصادي الرأسمالي بالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي وحدوث الأزمات الاقتصادية المترافقة بظاهرتي التضخم والبطالة. ولايحقق النظام الاقتصادي الرأسمالي عادة المستوى الأمثل للادخار كما أنه يعاني صعوبات كثيرة في توجيه الادخار نحو الاستثمار المنتج.

وتظهر هذه العيوب نتيجة لصعوبة توفر الشروط اللازمة لنظام رأسمالي مثالي، بمعنى أنه حتى يتحقق نظام رأسمالي مثالي، يكون فيه جهاز الثمن هو المتحكم في الأسعار وفي الكميات المنتجة لابد من وجود المنافسة الكاملة التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدًا من البائعين والمشترين، بحيث لايكون لأي واحد منهم بمفرده القدرة على التأثير على السعر وظروف السوق، مع وجود حرية الانتقال الكاملة لعناصر الإنتاج، وحرية الدخول والخروج في السوق، والعلم الكامل بأحوال السوق. وقد كشفت التجربة الرأسمالية أن هذه الشروط قل أن تتوافر مجتمعة، وأن تلك الصورة المُثلى لم تتحقق في الواقع العملي إلا لفترة وجيزة من الزمن. ولكن يمكن القول بأن النظام الرأسمالي يتمتع بمرونة وقدرة

على التكيف، وقد أضيفت له الكثير من الأصلاحات مع الزمن، مما جعله يستمر حتى الآن، ويحقق نجاحات أكبر من النظام المنافس له وهو النظام الاشتراكي.

ونوجز أبرز عيوب النظام الرأسمالي مايلي:

١. <u>نمو ظاهرة الاحتكار:</u>

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لايستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، ورغم أن في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضا إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات ومن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك.

٢. <u>سوء توزيع الدخل والثروة:</u>

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرًا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة؛ فإنه من المشاهد أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لايملكون عناصر الإنتاج؛ فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛ لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لايتمكن من الادخار، ومن ثم لايملك عناصر الإنتاج.

ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية؛ حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية؛ فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب، بما يملكون من أموال تنفق على الإعلام والدعاية وشراء الذمم. وبمرور الوقت

تجد الأسر الغنية تزداد قوة وأحكاما، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والترقي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة الفقر.[١]

٣. تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية:

ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار الحرية الاقتصادية كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية؛ من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لايقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال؛ ومن ثم لاتزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة؛ وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة. ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا أن المنتجين لايمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصاً في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ولذلك يمكن القول أن التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود.

والحرية التي افترضها أنصار المذهب الرأسمالي ليست مطلقة، إذ لاتتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك وسائل الإنتاج، خاصة فى المراحل المبكرة لنشأة النظام الرأسمالى عقب الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر وحتى أزمة الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين. فحرية العمل على سبيل المثال، لايتمتع بها العامل الأجير الذي غالبًا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين أفراد الطبقة العاملة، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة؛ حتى لايتعرضوا للبطالة والتشرد، خاصة فى حالة عدم وجود نقابات تنظيمات عمالية قوية تدافع عن حقوق الطبقة العاملة. فأي حرية كان يملكها أكثر من ١٢ مليون عامل في الولايات المتحدة، كانوا في حالة بطالة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، حيث سادت أزمة الكساد العالمي الكبير.

[١] فى الفصل الختامى فى نهاية هذا المرجع عرض لآراء الاقتصادى الفرنسى توماس بكيتى حول اتساع هوة سوء توزيع الدخل والثروة فى البلدان الرأسمالية، فى دراسة حديثة سنة ٢٠١٤ تحت عنوان "رأس المال فى القرن الواحد والعشرين.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي:

كنتيجة لمساوئ النظام الرأسمالي وما تولد عنه من مآسي إجتماعية ومانتج عنه من أزمات إقتصادية وكبديل لذلك أخذ المفكرون والعلماء يبحثون عن إيجاد مخرج لذلك، فكانت الاشتراكية بديلاً.

أولا: مفهوم النظام الاشتراكي:

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الانتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع. وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. ولقد ظهرت الاشتراكية ونمت وتطورت كرد فعل للتناقضات والسلبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها النظام الرأسمالي كإنعدام المساواة وبروز فئتين متعارضتين متناقضتين وهيمنة المذهب الاقتصادي الحر وسيطرته على مفاهيم السياسة والحكومات.

ثانيا: أسس وأهداف النظام الإشتراكي:

يرتكز النظام الاشتراكي على مجموعة من الأسس نذكر منها ما يلي:

أ- الملكية العامة لوسائل الانتاج:

فى النظام الاشتراكي تعود ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بكامله، وتسود الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من أجل تلبية حاجات المواطنين المتنامية. ويترتب على ذلك انعدام التفاوت الكبير في الدخول والثروة بين الأفراد، إذ أن التفاوت الاقتصادي في النظام الاشتراكي يرتبط بتفاوت كمية العمل ونوعيته. وليس بنظام الملكية والإرث. وتعد الاراضي الزراعية والمناجم والمصانع ووسائل النقل الرئيسية وغيرها من وسائل الانتاج، ملكًا للدولة وعلى ضوء هذا تكون الملكية في المجتمع الاشتراكي تخدم المجتمع ككل مع خضوعها لإطار قانوني تحدد فيه الملكيات الصغيرة التي تحترم كذلك.

ب- التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي:

التخطيط هو أسلوب فنى يتم فيه حصر لموارد البلاد وتنظيم طرق إستغلالها بكيفية متكاملة منسجمة لتحقيق حاجيات المجتمع، كما يعتبر دراسة مستقبيلة لإمكانيات البلاد حيث تعد خطة شاملة لمدّة معينة يتم التحديد فيها للامكانيات التي يجب إستغلالها لتلبية حاجات المجتمع وتطويره، وبهذا يمكن تحقيق تنمية سريعة شاملة ومتوازنة.

ويعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسلوب التخطيط المركزي والشامل في الإدارة الاقتصادية، حيث تُرسَمُ أهداف طموحة ويُسعى لتحقيقها عن طريق حصر الموارد المتاحة وتوجيهها توجيهاً واعياً وكفياً. ويتصف التخطيط في الاشتراكية بالشمول والمركزية والإلزامية. ويتصف النظام الاقتصادي الاشتراكي بهيمنة الدولة على الاقتصاد ويكون لها الإسهام الرئيسي في عمليات الإنتاج

والتوزيع بسيطرتها على وسائل الإنتاج بالملكية العامة. ويستهدف النشاط الاقتصادي عادة السعي إلى تحقيق الأهداف التي تتبناها الدولة.

إن السمة الجوهرية لتطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في النظام الاشتراكي تكمن في التنظيم المنهجي المخطط للاقتصاد الاشتراكي. ويقوم الإنتاج الاشتراكي على أساس تقسيم اجتماعي متطور للعمل، ويؤدي ذلك إلى سيادة علاقات متينة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني، تفترض وجود تناسب كمي صحيح بين هذه الفروع. ولتحديد هذا التناسب يجب أن يحدد مسبقاً حجم الإنتاج الاجتماعي وحجم الإنتاج في مختلف الفروع ومن كل نوع من أنواع المنتجات وفقاً لحاجات الأفراد ومتطلبات المجتمع. وبذلك يستطيع المجتمع أن يخطط ويحدد، تبعاً للموارد المادية والبشرية التي يملكها، كميات الإنتاج من مختلف أنواع المنتجات، من وسائل الإنتاج أو السلع الاستهلاكية، مع المحافظة على التناسب الضروري بين فروع الإنتاج. هذه النسب تسمح بالتطور المنهجي المخطط والمستمر والمتزايد لكل فرع من فروع الإنتاج، وللإنتاج الاجتماعي بمجمله. وبسبب توقف آلية السوق عن العمل في النظام الاشتراكي تغدو عملية تطور الإنتاج بأسلوب منهجي مخطط ضرورة موضوعية في أحوال الاشتراكية.

جـ – زوال المنافسة الاقتصادية:

أي القضاء على المنافسة الاقتصادية والعمل بدلا من ذلك على تحفيز الأفراد والمؤسسات من أجل زيادة الانتاج وتحسينه كما ونوعًا. إن الأسس التي بنيت عليها الاشتراكية تخدم المصلحة والمنفعة العامة، عكس ماهو مطبق في النظام الرأسمالي، وأسلوب التخطيط هو الوسيلة الأنجع حيث يجنب الدولة الوقوع في الأزمات الاقتصادية.

ويطمح النظام الاشتراكي الى تحقيق جملة من الأهداف هي:

أ– تحقيق العدالة الإجتماعية: وذلك بتوزيع الدخل الوطنى على الأفراد بطريقة عادية كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

ب– القضاء على استغلال الانسان للانسان.

جـ– تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

د– توفير الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة.. . إلخ.

هـ– القضاء على البطالة، وتوفير أماكن العمل عن طريق انشاء مشاريع جديدة.

ثالثا: عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

من أهم عيوب تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي فى التجربة السوفييتية إهمال الحوافز المادية، إذ من غير المتوقع أن يبذل الفرد الأجير عند الدولة قصارى جهده من أجل زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف اذا لم يُفعّل قانون التوزيع بحسب كمية العمل ونوعيته. ان مبدأ المركزية يضفي على عملية التخطيط درجة عالية من عدم المرونة والبيروقراطية. وهذا يؤدي إلى تدني مستويات

الإنتاجية. وتؤدي مركزية التخطيط إلى عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة التغيرات الطارئة في الحياة الاقتصادية ولاسيما تلك التي يصعب التنبؤ بها مواجهة سريعة وفاعلة.

وهذا يوضح أن بنى النظام الاقتصادي الكلي ليست بنى متجاورة أو مضافاً بعضها إلى بعض إضافة عفوية وبسيطة، بل أنها تؤلف ترابطاً عضوياً وتجمعاً متوافقاً يعبر عن علاقات مستقرة. وهذا يعني تطور مفهوم النظام الاقتصادي ليوضح العلاقات الداخلية في المجتمعات الإنسانية. ويكون للبنى التي يتكون منها النظام الاقتصادي طابع عام وعلى عدة مستويات. لهذا فإن النظام الاقتصادى يمثل البنية التحتية، وهذا يستلزم توافقه مع البنية الفوقية، القانونية والسياسية والمعنوية.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي المختلط Mixed Economic System

هذا المزيج من عدة نظم اقتصادية هو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالنظام الاقتصادي المختلط Mixed Economy، أو الطريق الثالث بين الرأسمالية والاشتراكية، وبهذا يرونه نظاما اقتصاديا جديدا، مع أن البعض لايراه نظاما اقتصاديا جديدا بل توليفة من مكونات أشهر نظامين من نتاج الثورة الصناعية الأولى فى القرن الثامن عشر.

وفى هذا الجزء دراسة سريعة للتعرف على بعض ملامح النظام الاقتصادي المختلط، والتعرف على سماته وإبراز أهمية دراسته في العصر الحالي؛ لأنه قد يعتبر النظام الواقعي للأنظمة السائدة في دول العالم المعاصر.

أولا: مفهوم النظام الاقتصادي المختلط وأهمية دراسته:

(أ): تعريف النظام الاقتصادي المختلط:

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين سمات عدة أنظمة، أى سمات نظامين أو أكثر، ولم يتحدد في إطاره سمات محددة تجعل منه نظاما اقتصاديا محددا بصفاته النقية الأصلية، سواء في جوانبه النظرية أو في جوانبه التطبيقية، أو في الإثنين معا، وبالشكل الذي يتم فيه اعتباره نظاما اقتصاديا مختلطا.[1]

ويعتمد النظام الاقتصادى المختلط على النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص والقطاع العام تبعا لمرحلة التطور الاقتصادي، حيث لايلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تماما وكذلك لايجعلها في يد القطاع العام كاملة، والهدف ترك الحرية الاقتصادية مع منع الاحتكارات الكبيرة ورقابة الدولة لضمان مصلحة المنتج والمستهلك سواء، وبذلك يمكن التخلص من مساوىء الملكية الخاصة والملكية العامة وتتاح مرونة أكثر للنشاط الاقتصادي.

يربط هذا النظام بين صفات الرأسماليه والاشتراكيه، حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة، بالاضافة لحضور واضح للمستهلكين والمنتجين. أى أن الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزءا منه، أو أنها تقوم بوضع سياسات اقتصادية لها أثرها في السوق، بينما يكون لقرارات المستهلكين

---

[1] فى رأينا أنه لايوجد فى عالمنا الواقعى نظاما نقيا حسب نظرية معينة سواء ليبرالية أو اشتراكية أو اسلامية، وعلى ذلك يمكن القول أن جميع النظم الاقتصادية هى نظم مختلطة، وقد تأخذ مسميات مختلفة مثل اقتصاد السوق الاجتماعى فى ألمانيا، واقتصاد الرفاهة فى انجلترا وفرنسا، أو نظام الاقتصاد الاسلامى، ونظام الاقتصاد المسيحى... الخ.

والمنتجين أثر مماثل في السوق ذاته أو قطاعات اقتصادية أخرى. وجميع اقتصاديات العالم الحالية تقع وبدرجات متفاوتة في هذا النظام.

يمكن تلخيص آلية عمل هذا النظام في أن المجتمع به مستهلكون ومنتجون ولكل منهم رغباته، كما أن لدى هذا المجتمع موارد اقتصادية محدودة. والسؤال الذي تم طرحه يتمثل في البحث عن أسلوب معين لتلبية رغبات الأفراد في ظل وجود موارد وامكانات اقتصادية محدودة. الاجابة التي يقدمها النظام الاقتصادي المختلط هي أن تقوم الحكومة بالبحث عن تلك الوسيلة التي تمكن المجتمع من التفاعل مع المشكلة الاقتصادية، أما في النظام الاقتصادي الحر، فالأمر متروك للمستهلكين والمنتجين. وتطبيق هذا النظام يستلزم دراسة اسلوب المستهلك والمنتج، والبحث عن العوامل المشتركة التي قد تمكننا من الوصول الى اتفاق شامل بين المستهلكين والمنتجين.

مما سبق يتضح لنا أن النظام الاقتصادي المختلط لم يستوف شروط النظام الاقتصادي المستقل؛ لأنه لم تنطبق عليه تلك الصفات والسمات الواردة في التعريف، ومن خلال تعريفه الخاص يتبين لنا أنه خليط من سمات متعددة لأنظمة مختلفة، ولم تكن له أسس منطقية صارمة، أو أطر فلسفية جامدة، ولم تكن له مرجعية وأصول أيديولوجية بحته يستمد منها مناهجه لتنفيذ القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع. لذلك يمكن القول بأن النظم الاقتصادية الفعلية التي طبقت ولاتزال تطبق في العالم المعاصر تنطوى تحت النظام الاقتصادي المختلط.

وفيما يلى نتعرّف على سمات النظام الاقتصادي المختلط وخصائصه.

(ب) أهمية دراسة النظام الاقتصادي المختلط:

إن دراسة مثل هذا النظام الاقتصادي المختلط من الأهمية بمكان؛ لأنه يعطينا مؤشرات لمعرفة مجرى الاقتصاد الحديث وامكانية التنبؤ بمستقبله، وتبرز اعتبارات تلك الأهمية فيما يلي:

١- أن الدول الرأسمالية اتجهت في حالات كثيرة الى تطبيق هذا النظام في اقتصادياتها، لاسيّما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أزمة الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أخذت بالعديد من الاجراءات والممارسات المرتبطة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي وآليات عمله، كالدور المهم للدولة في الأنشطة الاقتصادية وتحويل بعض المشروعات من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة، واتخاذ طرق للحد من الاحتكار، والعمل على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.. . الخ.

٢- اتجهت أيضا دول المنظومة الاشتراكية إلى الأخذ بالعديد من سمات الاقتصاد الرأسمالي ومؤشراته، كتقليل درجة المركزية في التخطيط الاقتصادي المتمثل في نقل بعض المشاريع من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة أو إصباغها بشيء من الخصوصية، وكذلك الاعتماد على مؤشرات السوق، والأسعار والربحية المالية.. . الخ. وهو الأمر الذي لايتماشى مع طبيعة النظام الاقتصادي الاشتراكي ومبادئه التي تنص على أن المجتمع ينبغي أن يمتلك كافة وسائل الإنتاج، وتمارس كافة الأنشطة الإنتاجية من خلال ملكية الدولة لتلك الوسائل وتستخدمها لتلبية احتياجات المجتمع. وبعد انهيار زتفكك الاتحاد السوفيتى فى بداية تسعينيات القرن الماضى تحولت منظومة الدول الاشتراكية الى اتباع آليات اقتصاد السوق.

٣- العديد من الحالات التي تحققت في معظم الدول النامية، والتي لم ترسم طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح ونهائي؛ نجد أن واقع اقتصادها يتضمن بعض سمات الاقتصاد الاشتراكي، كدور الدولة الواسع في ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتدخل في سنّ القوانين الاقتصادية وغيرها، كما تبرز سمات الاقتصاد الرأسمالي في الوقت نفسه في ممارسة الأنشطة الاقتصادية لتلك الدول، كالاعتماد على نظام السوق ومؤشراته، وإعطاء شيء من الحرية للقطاع الخاص. وهذا يعني أن واقع اقتصاديات هذه الدول يترنح بين الاشتراكية والرأسمالية، وهو ما يبين أن النظام الاقتصادي الذي تحقق في الواقع لهذه الدول هو النظام الاقتصادي المختلط.

٤- توجهات بعض الجهات في الدول الرأسمالية، وأبرزها التيارات السياسية المختلفة والتي تسمى بتيارات اليسار، وتمثلها أحزاب عمالية ونقابات، وكذلك الأحزاب الاشتراكية في العديد من الدول الأوربية، كالحزب الاشتراكي الفرنسي والألماني، وحزب العمال البريطاني وغيرها، حيث تؤكد على إقامة نظام يجمع بين بعض سمات النظام الاشتراكي والتي من أهمها العدالة، وبعض سمات النظام الرأسمالي والتي من أهمها الديمقراطية. وهذا الاتجاه هو ما يسمى بالاشتراكية الديمقراطية، وهذا يعني التوجه للأخذ بالنظام الاقتصادي المختلط نظريا، وإلى حد كبير عمليا.

واستنادا إلى ما سبق، فإن الكثير من الآراء والأفكار والاتجاهات ترى أن النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي تحقق واقعيا في كل الأنظمة الاقتصادية المتبعة في دول العالم بشقيه الاشتراكي والرأسمالي، وذلك باعتباره النظام الذي يجمع بين سمات الأنظمة المختلفة، بحيث يتم من خلاله تفادي سلبيات كل نظام، أو بمعنى آخر هو النظام الذي ينتقي إيجابيات الأنظمة المختلفة.

(جـ): الآراء والاتجاهات الخاصة بالنظام الاقتصادي المختلط:

هناك آراء ووجهات نظر ترى أن النظم الاقتصادية السائدة في العالم تتجه نحو التقارب فيما بينها، حيث يهيمن عليها النظام الاقتصادي المختلط الذي يأخذ ببعض سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي وبعض سمات النظام الاقتصادي الاشتراكي، ومن بين تلك الاتجاهات التي تتضمن تلك الآراء ووجهات النظر ما يلي:

١- الاتجاه العقلاني:

يرى هذا الاتجاه أن النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي يقتربان من بعضهما البعض نتيجة للتطور في التفكير والسلوك العقلاني الذي يهدف إلى إيجاد الحل الأمثل اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الرفاهية، والذي يمكن حصوله بانتقاء سمات من الرأسمالية وسمات من الاشتراكية ودمجها في نظام واحد، وهو النظام المختلط. وبحيث أن الأنظمة الاقتصادية الواقعية توشك أن تكون أنظمة اقتصادية مختلطة، ولانكاد نجد نظاما اقتصاديا خالصا نقيا؛ بل أنها خليط من النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

٢- الاتجاه التكنولوجي:

يرى هذا الاتجاه أن التطور التكنولوجي الحديث الواسع والمستمر والمتزايد، وشموله لجميع نواحي الحياة، تكون نتيجته أن المجتمعات تخضع في عملها وفي ممارسة نشاطاتها الاقتصادية إلى ما تفرضه عليها طبيعة التطورات التكنولوجية من مبادئ وسلوكيات، وتبتعد عن ما تمليه عليها

الأيدولوجيات والنظريات الاقتصادية في عملها وممارسة أنشطتها، وهذا يؤدي في النهاية إلى تلاشي الفروق والاختلافات بين النظم الاقتصادية، وبهذا يتحقق التقارب المذكور. فالثورة التكنولوجية حقيقة واقعية في عالمنا المعاصر؛ وتؤثر فى تطوير العملية الإنتاجية في كل النظم الاقتصادية المعاصرة.

٣- الاتجاه الإداري:

يرى هذا الاتجاه أن المشروعات الحديثة غالبا تكون كبيرة الحجم وتتخذ شكل الشركات المساهمة حيث يقل فيها تأثير أى مساهم على إدارتها، ويصبح المساهمون مجرد مالكين لايمارسون مهام إدارية، وإنما تدار من قبل أصحاب الخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وهم مجرد موظفين، ولكنهم يسيطرون على هذه المشروعات؛ إذ يقومون بتوجيهها والإشراف عليها وتنظيم عملها بغض النظر عن طبيعة النظام، وهذا يعني انتقال السلطة من طبقة " البرجوازيين، التي يمثلها مالكي المشروعات، إلى طبقة الإداريين التي تعمل على اتباع القواعد العلمية والنظم الإدارية بالشكل الذي يحقق أهداف المشروع، وغالبا ما تكون تلك القواعد خليط من سمات أنظمة اقتصادية مختلفة.

٤- الاتجاه التنموي التطوري:

ويتم الاستناد إليه في تفسير وتوضيح التقارب بين الأنظمة الاقتصادية، ويتحقق كنتيجة لتنمية الاقتصاديات وتطورها وتقدمها، وذلك في إطار تغيرات هيكلية فيها، ما يرافقها من تغيرات في أنماط تخصيص الموارد التي ترافق تطور الاقتصاد وتقدمه بغض النظر إلى النظام الذي يسود في الاقتصاد، سواء أكان رأسماليا أو اشتراكيا، وهذا ما يؤكد التقارب بين النظم الاقتصادية، ويلاحظ هذا النوع من الاقتصاد في كثير من اقتصاديات الدول النامية.

ثانيا: السمات الأساسية للنظام الاقتصادي المختلط:

إن النظام الاقتصادي المختلط الذي أخذت به معظم دول العالم حاليا، حتى الدول الرأسمالية المتقدمة يتسم بعدد من السمات والخصائص، وقد تختلف من زمان لآخر، ومن مكان لغيره، ومن حالة لأخرى، ونذكر منها مايلي:

١- أهمية وجود الملكية العامة للدولة والمشروعات العامة، كذلك وجود الملكية الخاصة والمشروعات الخاصة في عمل الاقتصاد وأداء نشاطه.

٢ - وجود قدر من التخطيط أو التوجيه الحكومي للنشاطات الاقتصادية بمدى معين، مع الاعتماد بحدود معينة على السوق، والحرية في القيام بالنشاطات الاقتصادية رغم الاختلاف في مدى كل منهما.

٣- من أهداف النظام الاقتصادي المختلط تحقيق المصلحة الخاصة، التي تسعى المشروعات الخاصة نحو الوصول إليها ولكن تحت مراقبة الدولة، وذلك بتنظيم عملها بسن القوانين والأنظمة، وتشجيعها وتحفيزها بالمعونات والمنح من أجل أداء دورها الاقتصادي، وكذلك تحقيق المصلحة العامة التي تسعى الدولة للوصول إليها من خلال إدارتها للمشروعات العامة في عمل الاقتصاد، رغم اختلاف المدى الذي يتم فيه تحقيق المصلحتين، وهذا غالبا ينتج صراعا بين أصحاب المشاريع الخاصة والحكومة؛ لأنهم لايفضلون التدخل الحكومي، وهذا يعتبر سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المختلط.

٤ – القيام بالدور المهم في توفير البنية التحتية للاقتصاد، والتي لاتستطيع النشاطات الخاصة القيام بها رغم أهميتها كمشروعات الماء والكهرباء، والطرق والجسور، ووسائل النقل العام، وغيرها، إضافة إلى توفير الخدمات العامة التي تؤمن الدفاع الخارجي وتضمن الأمن الداخلي وتحقيق العدالة.

٥ – من سمات النظام الاقتصادي المختلط، المحافظة على حقوق العمال وتوفير العمل ورعاية العاطلين والعجزة، وذلك بتدخل الدولة في تحسين الظروف العملية ووضع حد للأجور، والتقليل من ساعات العمل، والحد من استغلال العامل، وممارسة الطرد الكيفي، وتوفير التأمين والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والتعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجتماعي وغير ذلك.

٦ – قيام النظام الاقتصادي المختلط ومن خلال الدولة بتوفير الحرية للمستهلك، بحيث يتم الإنتاج طبقا لرغباته وتفضيلاته، وتوفير الإعانات للمستهلكين غير القادرين على تلبية حاجاتهم الأساسية، وما إلى ذلك. كما يحافظ النظام على حقوق المنتج، من حقوق الملكية، وتوفير القوانين لعمل آلية السوق، وجهاز الأسعار، وحرية التعاقد وغيرها.

ولابد من الأخذ في الاعتبار أن تلك السمات والخصائص تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر، وربما في البلد الواحد يختلف من منشأة إلى أخرى، فالأمور نسبية، ويأخذ كل واحد ما يتناسب مع طبيعة مشروعه.

ثالثا: تقدير النظام الاقتصادي المختلط:

من المسلم به أن لكل نظام اقتصادي إيجابيات وسلبيات، أو مميزات وعيوب؛ وكذلك كل النظريات أو القوانين الوضعية. وكذلك لهذا النظام الاقتصادي المختلط مميزات وعيوب، نذكر منها على سبيل المثال لاالحصر، وهي:

أ– مميزات النظام الاقتصادي المختلط:

١– محاولاته لإيجاد التوافق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وذلك بتقسيم الأدوار بين الجهات الخاصة والحكومة، وكل يقوم بممارسة نشاطه الاقتصادي في حدود استطاعته، مراعيا للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

٢ – وجود الرقابة الحكومية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى ضمان الجودة وضبط الأنشطة الاقتصادية، لتحقيق المصالح المشتركة.

٣ – حماية العمال من الاستغلال والمحافظة على حقوقهم، وضمان مستقبلهم بعد التقاعد وذلك من خلال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

٤ – حماية المنتجين، ورعاية جهاز الأسعار ونظام السوق، والأمن العام، وكذلك توفير الحرية للمستهلك حيث يتم الإنتاج حسب ذوقه، وتوفير الإعانات له.

ب– عيوب النظام الاقتصادي المختلط:

١ – صعوبة وضع حدود واضحة تفصل بين دور الجهات الخاصة وما تؤديه من أنشطة، وبين دور الحكومة وما تقوم به من نشاط اقتصادي.

٢ – صعوبة إيجاد التناسب بين نشاط الجهات الخاصة من خلال المشروعات الخاصة، ونشاط الجهات الحكومية من خلال المشروعات العامة من أجل ضمان عدم سيطرة أحدهما على الآخر، أو إعاقة عمله، وهذا ما يتولد عنه في غالب الأحيان صراع بين الجهات الخاصة والحكومة.

٣ – صعوبة الوصول إلى الأجراءات والأساليب التي يمكن اتباعها من أجل تحقيق التعاون وإلغاء التعارض بين عمل الجهات الخاصة وعمل الحكومة، وكذلك صعوبة التوصل إلى الكيفية التي يمكن أن يتم من خلالها تحقيق العدالة في توزيع الدخول في ظل اقتصاد تعمل فيه الجهات الخاصة لتحقيق أعلى دخل لمالكي هذه المشروعات، مع أقل تكلفة قد يكون المستهلك ضحيتها.

٤ – صعوبة تحديد اتجاهات تطور الاقتصاد اللاحقة، ومدى هذا التطور في النظام الاقتصادي المختلط نتيجة لوجود دور مهم للمشروعات الخاصة التي لايكون التطور هدف أساسي في ممارستها لعملها، وكذلك وجود الدور المهم للحكومة التي يكون التطور من أبجديات أعمالها الاقتصادية، فهذا التباين في الأهداف له دوره الهام في عدم تحديد الاتجاهات التطورية الاقتصادية.

المطلب الرابع: النظام الاقتصادي العالمي:

في الأول من يوليه ١٩٤٤ وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى عقد مؤتمر، في "بريتون وودز" إحدى مدنها. ضم المؤتمر ٤٤ دولة، استهدفت تكوين نظام اقتصادي عالمي جديد، عماده ثلاثة أركان رئيسية: النظام النقدي الدولي، النظام المالي الدولي، النظام التجاري الدولي. وترعاه ثلاث منظمات عالمية، وذلك من خلال القواعد، التي تحكم سلوك كل دولة تجاه هذا النظام وتجاه أي دولة أخرى عضو في أي منظمة من تلك المنظمات، التي تتبع المنظمة الكبرى الأم وهي منظمة الأمم المتحدة.

في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧، إلى تم التوصل الى اتفاقية متعددة الأطراف أطلق عليها "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade GATT "، وأصبحت سارية المفعول منذ الأول من يناير ١٩٤٨. واعتبرت اتفاقية الجات تنظيم دولي مؤقت، وعلى الرغم من أنها ليست منظمة عالمية، من الناحية القانونية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي؛ إلا أنها اكتسبت بقوة الممارسة خلال سنوات عملها الطويلة وضع المنظمة العالمية غير الدائمة، التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف في سويسرا. وكان من أهم أعمال سكرتارية الجات إشرافها على جولات المفاوضات في التعريفات الجمركية والقواعد والاجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة إلى الاتفاقية. واستمرت مضطلعة بمهامها إلى أن أعلن في الأول من يناير ١٩٩٥ عن انشاء منظمة التجارة العالمية التي استبدلت بها. وخلاصة ذلك أن اتفاقية الجات نشأت عام ١٩٤٧ بانضمام ٢٣ دولة عضو، وانتهت عام ١٩٩٤ حينما وقعت ١١٧ دولة في مراكش في المغرب اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO.

النظام الاقتصادي العالمي هو القواعد والترتيبات، التي وضعت، في أعقاب الحرب العالمية

الثانية، لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة، قوامه ثلاثة أركان: أولها، **النظام النقدي الدولي**، وهو الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف، وموازين المدفوعات، ومصادر تمويل العجز، وسياسات تصحيحية. **وصندوق النقد الدولي** International Monetary Fund هو المرفق الأول، المسؤول عن ذلك النظام. وركنه الثاني هو **النظام المالي الدولي**، وهو الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالانتقالات الدولية لرؤوس الأموال، سواء كانت مساعدات أجنبية، أو قروضا خارجية، أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة. ويضطلع **البنك الدولي** للتعمير والتنمية International Bank for Reconstruction and Development بإسهام قيادي في هذا المجال. ويتمثل ثالث أركانه في **النظام التجاري الدولي**، وهو الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير السلع أو استيرادها، وما يجوز وما لا يجوز، من الأجراءات الحمائية أو إعانات التصدير. وقد تولت الجات المسؤولية عنه، إلى أن استبدلت بها **منظمة التجارة العالمية** WTO.

يتميز عالمنا المعاصر باتساع الطابع الدولي في الحياة الاقتصادية وهو ما يسمى «عولمة الاقتصاد»، Globalization وصار للمشكلات الاقتصادية الدولية أثر كبير في جوانب الحياة الاقتصادية فى جميع دول العالم، حتى في حياة الفرد الاقتصادية ونشاطه. وفي سياق هذا التطور العالمي ظهر مفهوم جديد يدعى النظام الاقتصادي العالمي World Economic System، وهو يمثل العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الشعوب أو العلاقات الاقتصادية بين الدول بصفتها كيانات سياسية مستقلة. وقد تعاظمت القوة الاقتصادية للشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات Multinational Corporations والتى تحتكر قدرات هائلة للبحث والتطوير Research and Development (R&D) والادارة الحديثة والتسويق الدولى، وتسيطر على توجهات الاقتصاد العالمى. ان العلاقات الاقتصادية الدولية قد تزايدت وتشابكت بقدر كبير في عالمنا المعاصر؛ بسبب التقدم الكبير فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولاسيما بعد توقيع اتفاقيات دورة اورجواى ومنها الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (الجاتس)،GATS – واتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (التربس) TRIPs، وانشاء منظمة التجارة العالمية WTO التى ترعى حرية التجارة الدولية وعدم الخروج على قواعد المنافسة والاقتصاد الحر. وأصبحت منظمة التجارة العالمية كمنظمة اقتصادية دولية توجه النظام الاقتصاد العالمي بالمشاركة مع البنك الدولى وصندوق النقود الدولى.

ويهيمن على النظام الاقتصادي العالمي عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة، ويتسم بعدم التكافؤ في التبادل التجاري الدولي، كما أنه يضع قواعد للتجارة الخارجية والنظام النقدي العالمي تخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي العالمي قد أخفق في حل المشكلات الأساسية التي تعانيها الدول النامية ولاسيما مشكلة الجوع والفقر والتخلف وعدم القدرة على التنافس مع الدول الغنية المتقدمة.

للقد أصبحت المنظمات الاقتصادية الثلاث صندوق النقد الدولى International Monetary Fund (IMF) والبنك الدولى World Bank (WB) ومنظمة التجارة العالمية World Trade

Organization (WTO) توجه الاقتصاد العالمى وترعى تطبيق مبادىء اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية.

والنظام الاقتصادى العالمى كما يراه راؤل بريبش R. Prepisch ، رئيس اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فى الأمم المتحدة، يشبه المجموعة الشمسية، حيث تدور الكواكب فى مدارها الفلكى المحيط بالشمس. وتسمى نظرية بريبش هذه بنظرية المركز – والمحيط Center & Prephery، حيث وفى مركز الاقتصاد العالمى الدول الصناعية الغنية والمتقدمة، أما فى أطراف هذا النظام تدور الدول الفقيرة أو النامية، وتربطها بدول المركز الصناعية علاقة تبعية اقتصادية ومالية وتجارية.